

بحث مقبول للنشر في مجلة زانكو- جامعة صلاح الدين – اربيل بتاريخ 8-3-2016

أوجه القصور في المعايير المحاسبية وتأثيرها في خلق الازمات والإنهيارات المالية دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين ومرافقي الحسابات المختصين في المحاسبة في إقليم كردستان

تاريخ الاستلام: / /
تاريخ القبول: 2016/ 3 / 8

عبدالناصر إبراهيم نور* سيروان كريم عيسى** دلير موسى أحمد***

* عميد كلية الدراسات العليا جامعة الزرقاء – الأردن
Naser1966@yahoo.com

** أستاذ مساعد، قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين – هةولير
Serwan.essa@su.edu.krd

***مدرس مساعد، قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين – هةولير
Dler77777@yahoo.com

الكلمات الدالة: المعايير المحاسبية، الازمة المالية

بؤخته

زور له وولاية نانهى كهوا مامه له له گهل بازارى كاغزى دراو داده كهن، له كاتى بريارى وه بهر هينان پشت به دروستى زانبارى ژميربارى ده به ستن كه له ليسته دارايه كاني كومپانيا ده رده جيت، وه له كاتى تاماده كردنى ليسته دارايه كان به ريويه بر كاني كومپانيا پشت به ستانده ره كاني ژميربارى ده به ستن، بويه كاتيك كومپانيا توشى ناسته نكي دارايى ده بيت ژميركاره كان له جوار جيوه تامانج و رينمايه كاني به ريويه بر كاني كومپانيا وه به كار هينانى شاره زايان له بوارى ژميربارى و ستانده ره كاني ژميربارى وه به سود وه رگرتن له كه م وكوريه كاني و نه رمي و خراپ به كار هينانى ستانده ره كاني ژميربارى هه لده ستن به گورينى ژماره كاني ليسته دارايه كان بو به جي هينانى تامانجه كاني به ريويه بر كاني كومپانيا. وه ئهم گورانكار يانه له ماوهى دريژ خايه زه ره ريكي زور به كومپانيا و ئه و لايه تانه ده گه نيت كهوا مامه لا له گهل كومپانيا ده كهن وه له وان هيه بيته هوى هه رس هينانى كومپانيا و دروست بونى قيرانى دارايى.

بويه تامانجى ئهم تويژينه وه برى تيه له دبار كردنى كاري گه رى كه م وكوريه كاني ستانده ره كاني ژميربارى له سه ر قيرانى دارايى، وه تويژه ره له كوتاي كه وبشته جهند ده رئه نجاميك كه گر نكترينيان برى تى بو له كه م وكوري له ستانده ره كاني ژميربارى كاري گه ريه كى زورى هه يه له سه ر دروست بونى قيرانى دارايى.

الخلاصة

يعتمد الاطراف المتعاملون في سوق الاوراق المالية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية على مدى سلامة المعلومات الم الية التي يوفرها التقارير المالية لشركات. وتعتمد الادارة عند اعداد التقارير المالية على المعايير المحاسبية، فالشركات عندما يواجه الصعوبات يقوم المحاسبون في اطار اهداف وتوجيهات الادارة والتي تتفق او تتعارض مع مصلحة باقي الاطراف الخارجية، وباستخدام معرفتهم بالمعايير المحاسبية واستفادة من الثغرات او المرونة او سوء الاستخدام تلك المعايير يتلاعبون بالارقام المسجلة في حسابات الشركات بقصد تحقيق اهداف محددة للادارة، هذا قد يؤدي في المدى الطويل بالاضرار بالشركة والاطراف المتعاملون معها مما يسبب صعوبة الاستمرار الشركة وانهارها وقد يؤدي الى الانهيارات والازمات المالية.

هدف الدراسة الى اظهار القصور في المعايير المحاسبية وتأثيرها في خلق الازمات والإنهيارات المالية من خلال الاستفادة من الثغرات والقصور الموجودة في المعايير المحاسبية. وتوصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات ومن اهمهان القصور في المعايير يساهم بشكل من الاشكال في خلق أو تفاقم الانهيارات والازمات المالية وان لم يكن السبب الرئيسي.

Deficiencies in accounting standards and their impact on the creation of financial crises and collapses study- Exploratory to the opinions of a sample of academics and Auditors in Kurdistan Region

Abstract

Traders parties depends on the stock market in making their investment decisions over the safety of accounting information provided by the financial statements of companies. Administration based in the preparation of financial statements on accounting standards. when Companies facing difficulties the accountants in the framework of the objectives and directives of the administration and that are consistent or inconsistent with the interests of the rest of the foreign parties Using their knowledge of accounting standards and take advantage of loopholes or flexibility or misuse those standards are manipulating the figures recorded in the accounts of companies in order to achieve specific objectives of the administration, this may result in long-term harming the company and the parties dealers with causing difficulty to continue the company and its could lead to collapse and financial crises. Objective of the study to show deficiencies in the accounting standards and their impact on the creation of financial crises and collapses by taking advantage of gaps and deficiencies in the existing accounting standard. The researcher to a set of conclusions that is the most important shortcomings in standards contributes in some ways to the creation or exacerbation of landslides, financial crises

مقدمة

الألفية الثالثة جدلاً واسعاً حول دور ومسؤولية المعايير المحاسبية عن حدوث الأزمات والإنهيارات المالية التي تعرض لها الشركات وأقتصاديات الدول ، وزادت حده هذا الجدول كثيراً بعد انهيار شركة أنرون وانهيار كبير لبعض الشركات الأمريكية والعالمية وصولاً إلى أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية والتي سرعان ما تأثر العالم بآثره بها، وذهب بعض المحللين والباحثين إلى تحميل المحاسبة ومعاييرها السبب في كل الأزمات والإنهيارات المالية، في حين يراها البعض الآخر من كل الانتقادات التي وجهت إليها ورجح أن تكون تكون الأزمات المالية العالمية المختلفة لأسباب غير محاسبية، في حين ذهب فريق آخر من الباحثين إلى القول ان القصور بعض معايير المحاسبية وليس كل المعايير كان سبب من أسباب حدوث الإنهيارات والأزمات المالية العالمية خاصة توجه اصباح اتهام إلى معيار القيمة العادلة.

مشكلة الدراسة

بعد ان شهد العالم عديد من الازمات والانهيارات المالية بدء اصابع الاتهام توجه الى معايير المحاسبية كسبب من اسباب تلك الازمات والانهيارات المالية ، حيث تتمحور مشكلة البحث حول جدل الحاصل بين الاوساط المهتمة بتلك الازمات والانهيارات المالية للبحث عن مدى مساهمة معايير المحاسبية في الازمات والانهيارات المالية. وفي ضوء ذلك سيتم صياغة مشكلة الدراسة في ظل التساؤل التالي:

هل توجد علاقة بين القصور والمرونة في تطبيق المعايير المحاسبية وخلق الازمات المالية؟

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من ان استخدام معايير المحاسبية خاصة الدولية اصبح واسعة انتشار في التطبيق في معظم الدول العالم هذا من جانب ومن جانب الآخر ان الازمات والانهيارات المالية التي شهدها العالم اصبح تهدد اقتصاديات معظم الدول التي ترتبط اقتصادياتها مع البعض، وهناك آراء تنهم معايير المحاسبية بانها سبب وراء تلك الازمات والانهيارات المالية. لذا كان لابد من البحث عن أسباب الازمات والانهيارات المالية ودور معايير المحاسبية في خلق تلك الازمات والانهيارات المالية

هدف الدراسة

تتمثل اهداف الدراسة في:

1. التعرف الى ماهية الازمة المالية وأسبابها وانواعها.
2. التعرف الى جوانب القصور في معايير المحاسبية ودورها في خلق الازمات والانهيارات المالية.

فرضيات الدراسة

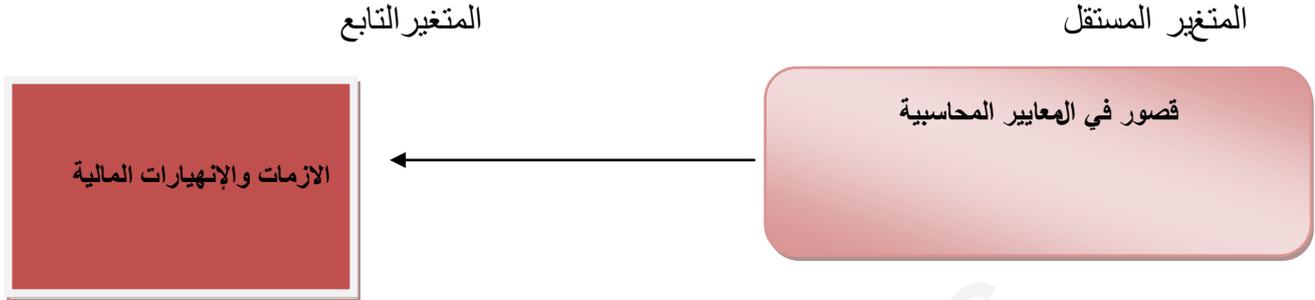
لتحقيق اهداف الدراسة تم وضع الفرضية الرئيسية الآتية :

لا يوجد علاقة ذو دلالة احصائية بين قصور ومرونة تطبيق المعايير المحاسبية وبين خلق الازمات والانهيارات المالية عند مستوى المعنوية ($\alpha < 0.05$).

نموذج الدراسة

لتحقيق غرض الدراسة والوصول إلى أهدافها المحددة، فقد قام الباحثين بتصميم نموذج خاص بالدراسة الحالية. والشكل رقم (1) يوضح علاقات هذه المتغيرات.

الشكل رقم (1) نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثين

حدود الدراسة

1. الحدود البشرية: تطبيق الدراسة على الأكاديميين من حملة الشهادات العليا المختصين في المحاسبة والمراقبي الحسابات.
2. الحدود الزمنية: أما الحدود الزمانية لهذه الدراسة فإنها كانت خلال الفترة الواقعة ما بين (2015/6/1-2015/12/31)

منهج الدراسة

ان منهج الدراسة يعتمد الى تحليل الظاهرة، وكشف العلاقات بين ابعادها المختلفة، وايجاد التفسير العلمي والاستنتاج في ضوءه، سعياً في تحسين الواقع وتطوريه كما أتبعته هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للحصول على المعلومات الكافية والدقيقة عن **أوجه القصور في المعايير المحاسبية وتأثيرها في خلق الالتزامات والإنهيارات المالية** ومن ثم تحليلها، وتفسيرها بما يخلص الى تحديد مؤشرات معالجة المشكلة ويشمل هذا المنهج الوصفي التحليلي مايلي:

1. **الجانب النظري:** متمثلاً بالابحاث والمقالات والدراسات والرسائل العلمية والكتب التي تناولت الموضوع في ادبيات المحاسبة وايضا المنشورات علي الانترنت حيث سوف يتم الانتفاع بها في تحديد مفاهيم الدراسة ، ومشكلتها، وصياغة فرضياتها.
2. **الجانب التطبيقي:** أعتمد الباحثين في اختبار الفرضية علي توزيع استمارة الاستبيان على عينة من الأكاديميين من حملة الشهادات العليا.

مفهوم الأزمة المالية

أن الأزمة المالية عبارة عن محطات تمر بها الاقتصاديات في مسارها التاريخي، وهي مؤشر على هشاشة وسوء أداء في النظام المالي لهذا البلد أوذاك. وبالرغم من أنه لا يوجد تعريف محدد للأزمة المالية، فإن معظم التعاريف المعطاة تركز على كونها اختلالاً عميقاً واضطراباً حاداً أو مفاجئاً في بعض التوازنات المالية، يتبعها انهيار في المؤسسات المالية ومؤشرات أدائها، وتعبير عن انهيار مفاجئ في مجموع المتغيرات المالية، مثل حجم الإصدارات، وأسعار الأسهم /السندات وقيمة القروض والودائع المصرفية، وأسعار الصرف، ويمتد آثار ذلك كلها الى القطاعات الأخرى (بن علي، 2010: 4).

كما يمكن تعريف الأزمة المالية على أنها الانخفاض الفجائي في أسعار نوع أو أكثر من الموجودات. والموجودات إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية (كالألات والأبنية)، وإما موجودات مالية (حقوق الملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي، مثل الأسهم)، أو كمشتقات مالية، كالعقود

المستقبلية (للنظرة أو للعمليات الأجنبية) فإذا انهارت قيمة موجود ما فجأة فإن ذلك قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها. وتأخذ الأزمة شكل انهيار مفاجيء في سوق الأسهم أو في عملة دولة ما، أو في السوق العقاري، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي القطاعات الاقتصادية (Rotheli,2010: 290).

أو يمكن تعريف الأزمة المالية بأنها وقوع خلل خطير ومفاجئ نسبياً يضرب السلوك المعتاد للمنظومة المالية ويتضمن أخطاراً وتهديدات مباشرة وكبيرة للدولة والمنظمات والأفراد وجميع أصحاب المصالح، ويتطلب هذا الخلل تدخلات سريعة وفاعلة من جميع الأطراف ذات العلاقة، وتؤدي الأزمة المالية إلى نتائج سلبية واضحة على مستوى الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي وخسائر في الموارد المادية والموارد البشرية، وتؤدي إلى اضطرابات حادة في التوازنات الاقتصادية قد يعقبها انهيارات حادة لمؤسسات مالية ومؤسسات أخرى (Ramkishen,2007: 96). أو يقصد بالأزمة المالية على أنها انهيار أسعار الأسهم والسندات في بورصة واحدة رئيسية أو مجموعة بورصات لأسباب متعددة منها المبالغة في المضاربات على أسعار الأسهم والسندات، ومنها الإشاعات عن أوضاع مالية أو اقتصادية معينة (فرحات،2010: 10).

أو يقصد بالأزمة المالية هي التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول وإذا كانت الأزمة المالية لا تتعلق في بداية الأمر إلا بالأسواق المالية، فإن تفاقمها يؤدي إلى آثار ضارة بالاقتصاد الحقيقي كتضييق الائتمان وبالتالي انخفاض الاستثمار (العوم،2010: 3).

في ضوء التعريفات السابقة يمكن أن نحدد الخصائص للأزمة المالية وكالاتي (المبييضين وعبدالمعوم،2010: 81):

1. **المفاجأة:** تسبب الأزمة المالية في بدايتها صدمة ودرجة عالية من التوتر مما يضعف قدرات الفعل المؤثر والسريع لمجابهتها.
2. **التصاعد المفاجيء للأزمة المالية:** ان التصاعد المفاجيء للأزمة يؤدي إلى الشك في البدائل المطروحة لحلها في ظل ظروف متوترة وندرة في توفر المعلومات.
3. **نقص المعلومات:** حيث لا يعرف من المتسبب في حدوث الأزمة، ولا يعرف حجم الأزمة، ولا توجد ضوابط علمية لمعرفة كيفية التصرف، بالإضافة إلى أنها ربما تكون المرة الأولى التي تظهر مثل هذه الأزمة.
4. **تصاعد الأحداث:** إن توالي الأحداث بسرعة يضيق الخناق على من يمر بالأزمة، وعلى صاحب القرار أيضاً، فالجسر لا يسقط إلا والناس عليه.
5. **فقدان السيطرة:** إن جميع أحداث الأزمة تقع خارج نطاق قدرة صاحب القرار وتوقعاته عن الأمور العادية.
6. **حالة الذعر:** حيث تصدر ردود أفعال شديدة من قبل جميع الجهات المتعلقة بالأزمة.
7. **غياب الحل الجزري السريع:** فالأزمات لا تنتظر الإدارة حتى تتوصل إلى حل جذري، فضلاً عن غياب هذا الحل أصلاً، بل تهدد بتدمير سمعة الشركة في غمضة عين.

مراحل الأزمات المالية

إن الأزمات المالية غالباً ما تمر بعدد من المراحل ويمكن اختصارها بالمراحل الآتية (السيد علي والمشهداني،2010: 188):

1. **مرحلة الإنذار:** تظهر فيها دلائل وقوع الأزمة وهذه المرحلة مصيرها الإهمال وهي عادة لا تمثل 5% من حجم الانتباه المخصص لأي أزمة.
 2. **مرحلة الحدوث:** وتقع فيها الأزمة وتصاحبها دهشة ويتبعها عجز عن التصرف وهي من أهم ذاكرة وتصل نسبة الأتمام بها إلى 70% من الانتباه الموجه للأزمة.
 3. **مرحلة الندم:** وتتم فيها دراسة أسباب الأزمة على أمل منع تكرارها، وتمثل نسبة 15% من الانتباه الموجه للأزمة.
 4. **مرحلة الإجراءات الوقائية:** وفيها تتخذ بعض الإجراءات بغرض منع تكرار الأزمة وهي تمثل ما نسبته 10% من الانتباه الموجه للأزمة.
- يؤكد الباحثين أن الأزمة المالية يتوفر فيها عنصر المفاجئة، ولكن من جانب آخر إن الأزمات لا يأتي من فراغ ويفرض نفسها، بل تظهر نتيجة إهمال المشاكل وأخطاء بسيطة سابقة تؤدي إلى تراكمها وتصبح معضلة وبالتالي يفقد السيطرة عليها مما يؤدي إلى انفجارها معلناً لحدوث الأزمة في لحظة معينة. أي

توجد مسافة بين مرحلة الأنداز وتوقع بحدوث الأزمة وبين مرحلة حدوثها، لذا يمكن تفادي حدوث الأزمة إذا ماتم دراسة المشاكل الذي يندر بحدوثها واعطائها الأولوية.

أنواع الأزمات المالية

هناك أنواع مختلفة للأزمات المالية منها (خضيرات، 2010: 3-4):

1. **أزمة أسواق المال:** تنجم هذه الأزمة كنتيجة لارتفاع أسعار الأصول ارتفاعاً يفوق القيمة العادلة لهذه الأصول وبصورة غير مبررة، وهذا الارتفاع يعرف بظاهرة الفقاعة، ويحدث هذا الارتفاع غير العادل في أسعار الأصول (الأسهم) عندما يكون الدافع للشراء هو تحقيق الربح الذي يتجم عن ارتفاع الأسعار وليس عن قدرة هذه الأصول على تحقيق الدخل. وتحدث أزمة أسواق المال عندما يتعاطم الاتجاه نحو بيع الأسهم (التي تعبر عن هذه الأصول) فتبدأ هذه الأسعار في التراجع والهبوط، وتحدث حالة الانهيار، وتمتد آثار ذلك إلى أسعار الأسهم الأخرى، وهذه الآثار تشمل هذه الصناعة وربما يمتد أيضاً إلى الصناعات الأخرى.
2. **الأزمة المصرفية:** تنجم الأزمة المصرفية عندما يواجه المصرف ارتفاعاً مفاجئاً وتزايداً كبيراً في الطلب على سحب الودائع، فالمصرف يستخدم نسبة كبيرة من هذه الودائع في عمليات الإقراض والتشغيل، ويحتفظ بنسبة محددة من هذه الودائع لتلبية طلبات السحب اليومية المعتادة، ويواجه المصرف أزمة مصرفية حقيقية عندما يواجه هذا الارتفاع المفاجئ والتزايد الكبير في الطلب على سحب الودائع والتي تتجاوز النسبة المعتادة للسحب، فتحدث الأزمة في هذا المصرف في صورة أزمة سيولة. وعندما تتفاقم هذه الأزمة وتمتد إلى المصارف الأخرى فإن هذه الأزمة تصبح أزمة مصرفية في تلك الدولة أو مجموعة دول، وليس بالضرورة أن تكون الأزمة المصرفية هي أزمة سيولة، فهذه الأزمة قد تكون أزمة ائتمان (إقراض) وتحدث هذه الأزمة عندما تمتنع المصارف عن إعطاء القروض ومنحها للزبائن خوفاً من عدم القدرة على تلبية طلبات السحب.
3. **أزمة العملة وأسعار الصرف (أزمة ميزان المدفوعات):** تنجم هذه الأزمة عن حدوث تغيرات سريعة وكبيرة في أسعار الصرف بصورة تؤدي إلى تأثير جوهري في قدرة العملة على تأدية دورها كمخزن للقيمة أو كوسيط للتبادل، وهذه الأزمة تحدث عندما تقوم السلطات النقدية باتخاذ قرارات تقضي بخفض سعر العملة كنتيجة لعمليات المضاربة، وقد يقود الأمر إلى انهيار جوهري لسعر العملة ومع أن القرارات المتعلقة بتعويم العملة أو خفض سعر صرف العملة هي قرارات تتخذها السلطات النقدية في الدولة بصورة طوعية، غير أن هذه القرارات تكون قرارات مهمة وجوهرية في كثير من الظروف خصوصاً في حالة القصور في تدفقات رأس المال الأجنبي وفي حالة وجود تزايد في التدفقات الخارجة إن هذا النوع من الأزمات قد يؤدي إلى بعض التأثيرات على القطاعات الأخرى، وقد يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وإلى انكماش قد يقود إلى الكساد.

أسباب الأزمات المالية

بشكل عام هنالك مجموعة من الأسباب تؤدي إلى الأزمات المالية من أهمها مايلي: (العيساوي والعويدى، 2014: 184-187)

1. **التحرر المالي غير الوقائي:** يعد التحرر المالي غير الوقائي أحد أسباب الأزمة المالية إذ أن تحرير رؤوس الأموال بعد مدة طويلة من الانغلاق مع تحرير أسعار الفائدة المحلية يجعل المصارف المحلية غير قادرة على حماية نفسها مما يجعل الأزمة المالية نتيجة لا مفر منها، إذ يترافق التحرر المالي مع التوسع في منح الائتمان والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية خاصة في القروض العقارية أو المخصصة للاستثمار في سوق الأوراق المالية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن التحرر المالي يؤدي إلى استحداث مخاطر ائتمانية جديدة للمصارف والقطاع المالي، وقد لا يستطيع العاملون في المصارف تقييمها والتعامل معها إذ أن التحرر المالي يعني دخول مصارف أخرى في السوق المالية مما يزيد من الضغوط التنافسية على البنوك المحلية لاسيما في أنشطة ائتمانية غير مهية لها وقبول أنواع جديدة من المخاطر قد لا يتحملها المصرف.
2. **تدفقات رؤوس الأموال والديون القصيرة الأجل (رؤوس الأموال الساخنة):** بعد إتباع سياسات التحرر المالي من قبل الدول النامية في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ازدادت القروض قصيرة الأجل التي كان مصدرها البنوك التجارية الدولية، فقد أخذت الحكومات المحلية في تلك الدول تعتمد على الديون قصيرة في تمويل نفقاتها، لسهولة الحصول على مثل هكذا ديون ورغبة المستثمرين في تقديمها، ونتيجة لعدم التنسيق مع الدائنين الآخرين الناجم عن نقص المعلومات فإن احتمال حدوث الأزمة واردة في أية لحظة. وقد ارتفعت الديون قصيرة الأجل والمستحقة على الدول النامية من نحو

176 مليار دولار عام 1990 إلى 454 مليار دولار عام 1997 وكان هذا التراكم السريع من العوامل الرئيسية لحدوث أزمة المكسيك (1994-1995) وأزمة النمر الآسيوية (1997-1998).

3. **سياسة سعر الصرف:** تلعب سياسة سعر الصرف دوراً مؤثراً في حدوث الأزمات المالية وخاصة في ظل أسعار الصرف الثابتة لعدم قدرة البنك المركزي أن يأخذ دوره بصفته الملاذ الأخير للأقراض بالعملية الأجنبية، لأن الأخير سوف يخسر حجماً كبيراً من احتياطياته النقدية الأجنبية وإذا لم يمتلك البنك الاحتياطات اللازمة فسوف تحدث أزمة العملة كما حدث في مكسيك عام 1995 وفي الأرجنتين عام 2004 وسوف ينعكس هذا في ظهور العجز في ميزان المدفوعات ومن ثم نقص في عرض النقد وارتفاع أسعار الفائدة المحلية وتفاقم حدة الأزمات على قطاع المصرفي، وعندما تتبع سياسة سعر الصرف المرن فإن حدوث أزمة العملة تؤدي إلى تخفيض قيمتها وزيادة الأسعار المحلية مما يؤدي إلى تخفيض قيمة موجودات ومطلوبات المصارف إلى مستوى أقل اتساقاً مع متطلبات الأمان المصرفي.

4. **الأختلاف المتزايد بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي:** أن الاقتصاد الحقيقي يمثل إنتاج السلع والخدمات وطبيعة حركاتها الداخلية والخارجية، أما الاقتصاد المالي فيشير إلى حركة رؤوس الأموال بما في ذلك تقلبات سعر الفائدة وتدفقات الائتمانية على مستويين الداخلي والخارجي، وقد أخذ الانفصال بين الدولار الأمريكي والذهب، فلم يعد هناك غطاء ذهبي للدولار الأمريكي، وإنما أخذ إصدار الدولار يقابله عجز في ميزان المدفوعات الأمريكي حينها بدأ الاقتصاد العالمي لا يعتمد على القطاع الحقيقي فقط وإنما أصبح يعتمد على أسواق المال وما يتم فيها من صفقات مالية تفوق الاقتصاد الحقيقي بأضعاف، إذ بلغت الموجودات المالية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي نحو 393% في عام 2006، وتتمثل هذا الموجودات بالأسهم وأدوات الدين والسندات والحوالات الحكومية والخاصة والموجودات المصرفية، وهذا يدل على أن القطاع المالي أصبح مسيطراً على العالم ويمثل ثقلًا كبيراً أكثر من أي وقت مضى.

5. **ضعف النظم المحاسبية والرقابية:** إن النظام المحاسبي والرقابي من أهم مقومات النظام المالي والمصرفي لأي دولة، فكلما كان هذا النظام يعمل بصورة جيدة ويتمتع بالشفافية والإفصاح كلما قلت الأزمات المالية، أما إذا كان ضعيفاً فإنه سوف ينعكس بشكل سيء على أداء الشركة، ويرى معظم المحللين أن النظم المحاسبية المنبثقة وإجراءات الإفصاح المحاسبي تعد من معوقات فاعلية جهاز السوق وممارسات جهاز الإشراف والرقابة وأن ضعفها يؤدي إلى تدهور معدلات الربحية ولا يستطيع المستثمر الخاص والمشفرون على الرقابة في البنوك من إدارة وتنظيم البنوك التي ترتكب أخطاء بدون توفر معلومات بالدقة والموضوعية والشمول حول ملاءة العملاء والمقرضين، وتعاني معظم الدول التي تعرضت لأزمات مالية من خلل في النظم والإجراءات المحاسبية المنبثقة ودرجة الإفصاح عن المعلومات، كما يظهر للمتبع التاريخي للأزمات المالية أن التنظيم والرقابة يأتیان غالباً بعد حوت الأزمة، كما يظهر أن السلطات النقدية للدول التي تعرضت للأزمات المالية لم تنتج بالتنبؤ بحدوثها أو الوقاية منها.

منصور محاسبي للأزمات وأنهيارات المالية:

لقد تنوعت الأزمات والأهتبارات المالية وتنوعت الأسباب التي علها الباحثون والمختصون تداعيات نشوء ونمو وانفجارها، وقد يدعي البعض انها إشكالية في الرقابة والتدقيق بالإضافة الى انها تراخي في القيود والتدقيق على الاقتراض والياتها بما يتقاطع مع الشفافية كمبدأ وقراراتها فضلا عن ظاهرة عدم الالتزام بالقواعد المحاسبية والقواعد الأخلاقية ومتطلبات المسؤولية الاجتماعية. وعند دراسة حقيقة الأزمات والأنهيارات المالية وأسبابها من المنظور المحاسبي يمكن بلورتها بما يأتي (كامل والعاني، 2014: 13):

1. تعدد الجهات الرقابية على المعلومات المحاسبية واختلاف قوة الإلزام التي تتمتع بها وهذا جعل المتطلبات المطلوبة للإفصاح رغم حصولها على اتفاق الا انها تحتوي على مرونة يمكن استغلالها من قبل الشركات
 2. تأثير اصحاب المصالح على المؤسسات والواضع للمعايير المحاسبية وهذا سوف يخل بمبدأ الإفصاح والشفافية.
 3. تأثير ادارة الشركة على جودة المعلومات المالية ويتبع هذا النوع من التأثير في ثلاث اتجاهات اختيار الطرق المحاسبية، تحديد التقديرات المحاسبية، وتقدير حجم الإفصاح المالي .
 4. تأثير مدقق الحسابات على جودة المعلومات المالية ويكون من خلال عدم الالتزام او التأثير لقواعد وسلوكيات مهنة تدقيق الحسابات.
- يستخلص الباحثين مما سبق ان الأزمات والأنهيارات المالية التي واجهت العالم كثيرة ومتنوعة ولها جذور واسباب متنوعة ومتعددة. وان الأزمة المالية العالمية الأخيرة (أزمة الرهن العقاري) باعتبارها واحد من اكبر الازمات المالية التي مرت بالاقتصاد العالمي خلال العقود الاخيرة، لم تكن مهنة المحاسبة

والتدقيق بمنأى عن تداعيات تلك الازمة والانهيارات المالية السابقة حيث وجه العديد من الاقتصاديين والمحللين لأسباب الازمة المالية الاتهامات الى معايير المحاسبية وخاصة معيار القيمة العادلة، وبالتالي يتم تطرق الى قصور المعايير المحاسبية ودورها في الازمات والانهيارات المالية بالتركيز على معيار القيمة العادلة في المبحث القادم.

قصور المعايير المحاسبية

بشكل عام هناك جهتان مسؤولتان عن اصدار معايير المحاسبية اكتسبتا صفة العالمية وهما مجلس معايير المحاسبة المالية ن (FASB) و مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وقد اعتمدت الدول الاخرى على هذه المعايير في اصدار المعايير الوطنية لتلك الدول أو تبنت بعض الدول تلك المعايير، الا هناك بعض نقاط ضعف تكتنف تلك المعايير من اهمها (فرج، 2009: 89)

1. يوجد بعض المعايير الغامضة.
2. تتضمن بعض المعايير بدائل متعددة يمكن للأدارة الإختيار من بينها.
3. لا توجد معايير تتعامل مباشرة مع بعض المواقف.
4. عدم قدرة بعض المعايير على التعامل بطريقة مقنعة مع المشكلات المحاسبية.
5. وجود انتقادات متزايدة لعدم تغطية المعايير المحاسبية لمختلف العمليات.
6. عدم اتساق بعض معايير المحاسبية مما ينتج عنه معالجات لا تتفق مع تغيرات بيئة العمال المعاصرة.

بالإضافة الى ماتم ذكرها ان المعايير المحاسبية تحتوي على تفصيلات كثيرة ومعقدة الخاصة بالقياس والتقييم والتقرير ومشاكل الترجمة مما يترك أثر سلبي وقد يترتب على قصور في المعايير المحاسبية ممارسات المحاسبة الإبداعية وبالتالي انهيارات والازمات المالية.

الازمات والإنهيارات المالية ومعايير المحاسبية

لمتكن مهنة المحاسبة ومعاييرها المهنية بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية، إذ ثار جدل كبير حول دور منهج القيمة العادلة في إحداث الأزمة حيث صرحت بذلك العديد من الجهات وخصوصا أن عددا من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، والكثير كذلك من رؤساء مجالس إدارات بنوك وشركات عملاقة، ودعوا الى وقف تطبيق جميع معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة (المعيار المحاسبي الأمريكي 157) وفي هذا السياق دعا (جورجاكين) المرشح الجمهوري لرئاسة الجمهورية حينئذ وبمشاركة 60 عضوا من أعضاء الكونجرس الأمريكي الى وقف العمل فية ولو بصفة مؤقتة وخصوصا في ظل وجود شكوك حول إساءة تطبيق المعيار، وذلك بحجة ان تطبيق المعيار 157 قياس القيمة العادلة ساهم في تضخيم غير مبرر لقيم العقارات ومن ثم في قيم القروض العقارية الممنوحة من البنوك الاستثمار وما ترتب عليه في تضخيم قيم السندات العقارية والتي ادت إلى حوث أول حلقات الأزمة بانهييار بنك Lemans Brothers (السيد علي والمشهداني، 2010: 198). وعالية فقد تضمنت خطة الإنفاذ الأمريكية فقرتين (132 و 133) و اللتان تتعلقان بمحاسبة القيمة العادلة حيث تنص الفقرة (133) على ضرورة امتلاك هيئة الأوراق المالية صلاحية تعليق تطبيق المعيار (157) لاي شركة مصدرة للأوراق المالية اذ رأت الهيئة بان ذلك يصب في المصلحة العامة ويحمي المستثمرين . وتنص الفقرة 133 على ان يتوجب على هيئة الأوراق المالية إجراء دراسة حول المعايير المحاسبية المتعلقة بالقيمة العادلة ويتوجب عليها تقديم تقريرها الى مجلس الشيوخ خلال فترة (90) يوما تبدا من تاريخ إقرار الخطة. (كامل والعاني، 2014:) وكمحاوله لتوضيح الصورة لابد من الاحاطة النظرية بمفهوم القيمة العادلة.

مفهوم القيمة العادلة

اتجهت المجاميع المهنية والمعايير المحاسبية الدولية منذ أواخر سبعينات القرن العشرين الى المطالبة بالتحول في القياس المحاسبي من مبدأ التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة كمقياس أفضل لتقييم الأدوات المالية والمطلوبات والممتلكات والاستثمارات العقارية والمنتجات الزراعية ومعالجة تقييم بعض هذه الموجودات بالقيمة العادلة، ولعل أهم الأسباب في اتباع معيار القيمة العادلة هو بسبب النتائج السلبية المترتبة على افتراض ثبات وحدة النقد تحت الظروف الاقتصادية ولذلك فقد تطورت أسس القياس المحاسبي واساليب العرض والإفصاح (القضاة، 2014: 10). وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية

FASB المعيار رقم 157 والذي بدأ سريانه بعده 1 نوفمبر 2007، وذلك بشأن تعريف وإنشاء إطار لقياس القيمة العادلة داخل المبادئ المحاسبية المتعارف عليها . ولقد عرف المعيار رقم 157 القيمة العادلة بأنها ذلك السعر الذي يتسلمه البائع عند بيع أحد الأصول أو يدفعه عند تحويله لأحد الالتزامات في عملية منتظمة بين شركاء السوق في تاريخ القياس. والقيمة العادلة طبقاً لتعريف المعيار تشمل القيمة السوقية وليست مقصورة على المواقف الخاصة باستفسارات السوق الحالية وغير المتاحة، فالتعريف يركز على السعر الذي سيسلم نظير بيع أصل والسعر الذي سيدفع نظير تحويل التزام، وليس السعر الذي يجب سداه لاستحواذ على الأصل أو المستلم نظير التزام مفترض (صالح، 2009: 20)، أما بالنسبة لمجلس معايير المحاسبة الدولية (ISAB) فقد وردة تعريف القيمة العادلة في عديد من المعايير على سبيل المثال في معيار المحاسبة الدولي رقم 39 عرف قيمة العادلة بأنها المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الموجود به، أو تسديد دين بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تبادل تجاري بحت (المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، 2010: 1875). ولكن بعد اصدار معيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم 13 تحت عنوان "قياس القيمة العادلة" في أيار 2011 و نفاذه في 1 يناير 2013، و نظراً للإتجاه والإهتمام المتزايد نحو مفهوم القيمة العادلة، وقبل إصدار هذا المعيار كانت المعايير المحاسبية الدولية تحتوي على متطلبات تحديد وقياس القيمة العادلة والإفصاح عنها بما أن تلك المعايير صدرت في فترات زمنية مختلفة فقد كانت تحتوي على متطلبات غير منسقة لقياس القيمة العادلة مما يؤثر سلباً على قابلية القوائم المالية للمقارنة، لذا تم تنقيح تعريف القيمة العادلة لتتلافى عيوب التعريفات السابقة فقد عرف القيمة العادلة وفق معيار 13 على انها السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع الموجود أو الذي سيتم دفعه لنقل الإلتزام في معاملة منتظمة بين مشاركين في السوق وفي تاريخ القياس (المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، 2013، 961ب).

نستنتج مما سبق توجد تطابق الى حد البعيد بين تعريف القيمة العادلة حسب معيار 157 الأمريكي ومعيار 13 الدولي لان الاخير كان ناتج عن المشروع المشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولي ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي لتطوير متطلبات عامة لقياس القيمة العادلة والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بقياس القيمة العادلة.

مداخل لقياس قيمة العادلة

ان قياس القيمة العادلة هو القياس القائم علي السوق وليس القائم على الشركة محددة، فعند قياس القيمة العادلة لموجود أو مطلوب معين تستخدم الشركة الافتراضات التي ستستخدم من قبل المشاركين في السوق عند التسعير الموجودات والمطلوبات في ظل ظروف السوق الحالية، اي أن الشركة لا تحتاج إلى ان تكون قادرة على بيع موجود معين او تسوية مطلوب معين في تاريخ القياس لتكون قادر على قياس القيمة العادلة لذلك الموجود أو المطلوب، وهنا يتضح بأن قياس القيمة العادلة يعتمد على افتراضات المشاركين في السوق وليس عملية بيع حقيقية تقوم بها الشركة اي ليس هناك عملية تبادل الحقيقية تقوم بها الشركة وإنما هناك افتراض لعملية التبادل حقيقية يقوم بها المشاركون في السوق، فالافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق من اجل تسعير الموجودات والمطلوبات تسمى بالمدخلات، وقد تكون المدخلات قابلة للملاحظة او غير قابلة للملاحظة وكمايلي (حنا، 2015: 75-76)

1. مدخلات قابلة للملاحظة (Observable Inputs): هي تلك المدخلات التي تعكس الافتراضات التي سوف يستخدمها المشاركون في السوق في التسعير الموجودات أو المطلوبات، وهي افتراضات تقوم على أساس بيانات السوق كالأسعار المعلنة في سوق نشط، أو أية معلومات أخرى متاحة علناً حول الأحداث أو المعاملات الفعلية. وبالنسبة للمدخلات القابلة للملاحظة فيمكن الحصول على اسعار الموجودات والمطلوبات لقياس قيمتها العادلة من خلال الأسواق الآتية (Jesse et al, 2009: 3) (Bragg, 2010: 160).

أ. **سوق التبادل النشط (Active exchange market):** من خلال أسعار الإغلاق التي تكون متاحة بسهولة وتمثل بشكل عام القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات مثل اسعار البورصات العالمية.

ب. **سوق التجار (dealer market):** فالتجار في هذه الاسواق يكونون على استعداد للتجارة بالإستثمار معين إما بشرائه أو بيعه لحسابهم الخاص، وبالتالي يوفران السيولة باستخدام رؤوس أموالهم ويصنعون السوق (يسار إليهم بصناع السوق). ويتوفر في هذه الاسواق سعر العرض (Bid price)، وهو السعر الذي يكون التاجر على استعداد لدفعه لشراء الإستثمار، وسعر الطلب (Ask price)، الذي يمثل السعر الذي كان التاجر على استعداد لبيع الإستثمار بموجبه

، وعادة ما تكون هذه الأسعار (سعر العرض و سعر الطلب) في هذه السوق متاحة بسهولة أكثر من أسعار الإغلاق في سوق التبادل النشط. و من الأمثلة على هذه الأسواق، الأسواق غير المنظمة (Over-the-counter) التي ليس لها مكان أو زمان محدد، وتجرى عملياتها بواسطة الهاتف أو الحاسوب كبورصة ناسداك (NASDAQ)، و توجد هذه الأسواق أيضا لمختلف الموجودات و المطلوبات المالية وغير المالية، كأسواق السلع و المعدات المستعملة.

ت. سوق الوسيطاء (Brokered market): في هذه السوق، الوسيط هو الذي يقوم بمحاولة إلتقاء البائع بالمشتري، أي أن الوسيط لا يقوم باستخدام أمواله الخاصة للمتاجرة بها، ولا يقوم بالتجارة لحسابه الخاص. فالوسيط يكون على علم بسعر العرض و الطلب من خلال عملية الإلتقاء بين البائع و المشتري التي يجريها هو، ولكن كل طرف من هذه الأطراف قد يجهل السعر لدى الطرف الآخر. و تشمل هذه الأسواق شبكات التواصل الإلكترونية التي تلتقي فيها طلبات الشراء و البيع، و كذلك اسواق العقارات التجارية والسكنية.

ث. سوق الرئيس إلى الرئيس (Principal-to-principal market): في هذه الأسواق يتم التفاوض بشكل مستقل بين الأطراف الرئيسية الملتقبة في المعاملة دون وجود وسيط بينهما، و غالبا ما تكون هناك القليل من المعلومات متاحة للعامة حول تلك المعاملات .

2. مدخلات غير قابلة للملاحظة (Unobservable Inputs): عندما لا تتوفر مدخلات قابلة للملاحظة في الأسواق النشطة، ففي هذه الحالة يجب أن تقوم الشركة بتطوير مدخلات غير قابلة للملاحظة باستخدام أفضل المعلومات المتاحة في ظل الظروف السائدة بما في ذلك البيانات الخاصة بالشركة حول الافتراضات التي سوف يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الموجود أو المطلوب، أي أن هذا المدخلات تعكس إفتراضات الشركة التي تعد التقارير المالية.

على ضوء مداخل قابلة للملاحظة ومدخل غير قابلة للملاحظة لقياس قيمة العادلة يستخدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 ثلاث مستويات لتسلسل القيمة العادلة كالاتي (المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2013: 991-992 ب):

1. مدخلات المستوى الأول: هي اسعار معلنا غير معدلة في الأسواق النشطة للموجودات و المطلوبات المطابقة. توصل مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى أن تلك الأسعار تقدم الدليل ذي الموثوقية الأكبر للقيمة العادلة و يتعين إستخدامها لقياس القيمة العادلة أينما تواجدت. يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 13 السوق النشط كسوق تتم فيه معاملات الموجود او المطلوب مع تكرار و حجم كافيين لتقديم التسعير على أساس جاري. توصل مجلس معايير المحاسبة الدولية انه و على الرغم من إستخدام كلمات مختلفة إلا ان التعريف ينسجم مع تعريفات السوق النشط الموجودة أساسا في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

ذكرت معايير المحاسبة الدولية 36،38،41 ان السوق النشط (1) الذي تكون به البنود المتداولة متجانسة و (2) يتواجد به الباعون و المشترون الراغبون في اي وقت و (3) تكون فيه الأسعار متاحة للعامة.

ذكر معيار المحاسبة الدولي 39 و المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 ان السوق النشط هو الذي تكون فيه الأسعار المعلنة متاحة بسهولة و انتظام من التبادل أو التاجر أو السمسار أو مجموعة القطاع أو خدمة التسعير أو الوكالة التنظيمية وتمثل تلك الاسعار معاملات السوق التي تحدث بانتظام و الفعلية على اساس تجاري.

2. مدخلات المستوى الثاني : هي كافة المدخلات بإستثناء الأسعار المعلنة والمشمولة في المستوى الاول الملحوظة (بشكل إما مباشر أم غير مباشر) للموجود أو المطلوب . توصل مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى انه لمن الملائم شمل مدخلات المستوى الثاني المؤكدة من قبل السوق التي قد لا تكون ملحوظة بشكل مباشر و إنما قائمة على أو مدعومة من قبل بيانات السوق الملحوظة لأن المدخلات المماثلة أقل موضوعية من المدخلات غير الملحوظة المصنفة ضمن المستوى الثالث.

3. مدخلات المستوى الثالث: هي المدخلات غير الملحوظة للموجود أو المطلوب. ذكر بعض المجاوبين أنه سيكون من المضلل وصف القياس بإستخدام المدخلات غير الملحوظة الهامة كقياس للقيمة العادلة. و أعربوا أيضا عن مخاوفهم بأن المدخلات غير الملحوظ قد تتضمن عوامل محددة بالشركة لن ينظر بها المشاركون في السوق. و تبعا لذلك، اقترحوا أنه يتعين لمجلس معايير المحاسبة الدولية أن يستخدموا عنوان مختلف للقياسات التي تستخدم المدخلات غير الملحوظة الهامة. توصل مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى أنه يتم تناول المخاوف القائمة حول الموضوعية لتلك القياسات بأفضل شكل ممكن من خلال المطالبة بإفصاح محسن للقياسات المشتقة بإستخدام المدخلات غير الملحوظة الهامة بدلا من المطالبة بعنوان مختلف لتلك القياسات .

تقنيات تقييم القيمة العادلة

ان الهدف من استخدام تقنيات التقييم هو تقدير السعر المناسب لبيع الموجود او نقل المطلوب ضمن عملية منضمة تجري بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس وفي ظروف السوق الحالية، وهناك ثلاث تقنيات تستخدم على نطاق واسع في عمليات قياس القيمة العادلة وهي كالاتي(كامل والعاني،2014: 12) :

1. **مدخل السوق (Market approach):** والذي يستخدم الأسعار والمعلومات الأخرى ذات الصلة الناتجة عن معاملات السوق المطابقة او مشابهة للموجودات والمطلوبات موضوع التقييم.
2. **مدخل التكلفة (Cost approach):** والذي يعني المبالغ اللازمة للحصول الخدمة التي يقدمها الموجود موضوع التقييم (تكلفة الإحلال الحالية).
3. **مدخل الدخل (Income approach):** ويقوم هذا المدخل على خصم التدفقات النقدية المستقبلية والدخل والمصاريف والتي يتوقع الحصول منها من المروج موضوع التقييم وحسب توقعات السوق. يقوم هذا المدخل على تحويل المبالغ المستقبلية الي قيمة او مبلغ واحد مخصوم وعند استخدام هذا المدخل فان قياس القيمة العادلة تعكس التوقعات السوقية حول المبالغ المستقبلية.

4.

عيوب معيار القيمة العادلة

قد لا يخلو أي معيار من المعايير المحاسبية من العيوب أو قصور في بعض جوانبه ومن هذه المعايير هو معيار القيمة العادلة والذي يعاب عليه ما يلي (القضاة،2014: 14):

1. اعتماد هذا المعيار في بعض جوانبه على عدم دقة القياس المحاسبي بسبب اختلاف الاجتهادات والآراء الشخصية لعملية التقييم وخاصة للأدوات المالية الغير نشطة، حيث يصعب تحديد القيمة السوقية العادلة لكثير من موجودات الشركة عندما لا تتوافر لها أسواق نشطة.
2. زيادة التكاليف لمعرفة القيمة العادلة في بعض الأدوات المالية والتي تتطلب بذل جهود غير عادية وتكبد مصروفات إضافية تسبب في زيادة التكلفة عن المنفعة.
3. يتطلب إعداد وعرض البيانات المالية وفق معيار القيمة العادلة فترة زمنية طويلة مما قد يترتب عليها تأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي البيانات المالية.
4. قد يسبب استخدام معيار القيمة العادلة مجالاً أكبر لتلاعب في نتائج الأعمال وتغطية بعض الثغرات وفقاً لرغبات ومصالح الإدارة عند إعداد البيانات المالية.
5. أن الاعتراف بالمكاسب والخسائر غير المحققة كبنود في قائمة الدخل أو في قائمة التغيير في حقوق الملكية دون أن تتم عمليات تبادل فعلية بين الشركة وأطراف خارجية، قد يفتح باباً واسعاً لممارسات المحاسبة الإبداعية .

الاتهامات الموجهة للقيمة العادلة كاحد أسباب الأزمات واللإنهيارات المالية

يذكر البعض بأن تطبيق المعيار المحاسبي الأمريكي رقم 157 والمتعلق بالقياس القيمة العادلة بأعتبره أحد أسباب الأزمة المالية بسبب وجود شكوك حولة أساءة تطبيقه بشكل سليم، أي كان ثغرة ينفذ من خلالها إدارات الشركات للتلاعب بالأرباح وتضخيم الموجودات، ويكمن الأساس الذي بنيت عليه الاتهامات الموجهة لمنهج القيمة العادلة كاحد الأسباب الرئيسية المكونة للارزمة في صعوبة الحصول على صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق من سوق الطلب على أساس موضوعي لمجموعة من بنود قائمة المركز المالي مما يؤدي الي احتساب مؤشرات أسعار المبيعات التي تحتسب اما من خلال المصادر الخارجية أو داخليا من قبل الوحدة الاقتصادية وقد يتم الإستعانة بالتقديرات من خلال المقيمين الخارجيين، وبذل أن استخدام مدخل القيمة العادلة في تقييم الأصول يمكن ان يستخدم كمبرر لتضخيم أسعار الأصول وبالتالي زيادة موجودات المشاريع مما يؤدي الي حصولها على مكاسب كبيرة أبرزها زيادة إمكانية الاقتراض وتمويل الأنشطة المختلفة(كامل والعاني،2014: 15)، ويرى كثير من الباحثين

ان المستوى الثالث لتسلسل القيمة العادلة لمعيار الأمريكي رقم 157 بانه كان السبب في وقوع الأزمة المالية العالمية وأنهيار الأسواق المالية في عام 2008 ، إذ أن المرونة الموجودة في حرية الاختيار عندما تعلقت بالأدوات المالية تم إساءة استخدامها بشكل كبير، لذا فإن التقويمات ضمن المستوى الثالث التي هي ذاتية للغاية أنتشرت على نطاق واسع في القوائم المالية، وهدفت الإدارات الشركات من ذلك تضخيم قيمة موجوداتها ونتاجها المحققة (Stojilkovic,2011: 102). وكذلك يشير كثير من الدراسات ان قيمة العادلة كان وراء انهيار الشركة أنرون حيث استخدم أنرون بشكل كبير ومكثف القيمة العادلة في عقود طويلة الأجل لتجهيز غاز واقنع مجلس معايير المحاسبة المالية بالسماح بالاستخدام القيمة العادلة في عقود الطاقة الطويلة الأجل ولأن أنرون كان يسيطر على الاسوق الغاز استطاعة أن يستخدم تقديرات الاسعار خاصة بها لاجل تلاعب بمبلغ الإيرادات المتحقق(Mala&Chand,2012:32).

من جانب الآخر يرى كثير من هيئات ومجالس المحاسبة الدولية ومنها (IASB, FASB, SEC) ان القيمة العادلة لم تكن السبب في حدوث الأزمة المالية ولكنها كشفت عنها مثلما في ذلك مثل الطبيب الذي يكشف عن المرض الذي لا يرضي المريض. ويبرروا موقفهم هذا بأن البنوك الاستثمارية والتي كانت بمنأى عن الرقابة اساءت استخدام منهج القيمة العادلة وان تعليق تطبيقها يمكن ان يضر الإبلاغ المالي، وان ما لحق بالشركات من فشل نتيجة للخسائر المتصلة بالديون الرديئة الناتجة عن الافراض غير الصحيح ، وان عدم تطبيق القيمة العادلة لن يمنع حدوث الأزمة ولكن يمكن ان يساهم في تأجيل الإفصاح عنها(السيدعلي والمشهداني،2010: 198-199).

يرى الباحثين ان ان منهج القيمة العادلة كثرة الجدل حول دورها في الأزمة المالية ولكن لا يمكن جزم بان قيم العادلة كان سبب في خلق الازمة المالية ولكن يمكن القول ان استخدام السئ لقيمة العادلة كان له دور بارز في الازمات والانهيارات المالية.

الازمات المالية وتأثيرها على توجه نحو المعايير الدولية

كما تم اشارة اليه سابقاً أن مامطبق حالياً معايير محاسبة المالية الأمريكية ومعايير الدولية (IAS,IFRS) وهناك بعض الدول التي تتبنى معايير محلية مشتقة من المعايير الدولية والأمريكية، فالتفاوت في استخدام المعايير المطبقة في الشركات العالمية يجعل من الصعوبة اجراء المقارنات لمتخذي القرارات الاستثمارية، وهناك ضغط من المؤسسات المالية وأسواق المال العالمية لتوحيد المعايير المحاسبية للحصول على رؤية واضحة حول العالم لغرض تقادي تعرض العالم إلى ازمات جديدة(سلوم ونوري،2010: 19-20). فيبدووا جليا ان بعد الازمة المالية جعلت اغلبية الدول العالم تتجه نحو استراتيجية استخدام معايير الدولية ومن ادلة ان دول الاتحاد الأوربي كانت تطبق استراتيجية استخدام المعايير الإقليمية فنجد ان البرلمان الأوربي أصدر قرار في بطبق معايير المحاسبة الدولية ويجب على الشركات التي تخضع لقوانين دولة عضو في الاتحاد الأوربي ان تقوم بأعداد قوائمها طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية، وفي أعقاب ازمة الرهن العقاري تم عقد أكثر من قمة لقادة مجموعة الدول العشرين (واشنطن2008، بتسييرج2009، توريننتو2010، كان2011) في كل هذه القمم جدد قادة هذه الدول دعمهم ان يكون مجموعة واحدة من معايير المحاسبة الدولية واكتمال التقارب بين المعايير الدولية والأمريكية فعلى سبيل المثال كانت هناك مجموعة من التوصيات في ختام اجتماع قمة مجموعة العشرين المنعقدة عام 2008 في واشنطن كان احد توصيات يجب على هيئات معايير الرئيسية الموجودة بكافة انحاء العالم العمل بشكل مكثف من اجل إيجاد مجموعة واحدة من معايير المحاسبة عالية الجودة تستخدم على نطاق العالم ، فعندما قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية إجراء تعديلات على معايير المحاسبة الدولية التي يصدرها وتغييرها لتصبح معايير التقارير المالية الدولية (INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING) STANDARDS) كان يهدف من وراء هذا التغيير إلى عدة نقاط من أهمها(المعصراوي،2014: 44-46):

1. التقارب مع معايير المحاسبة الأمريكية .
2. تلبية رغبة مجلس الوحدة الاقتصادية بالاتحاد الأوربي بإصدار معايير محاسبية جديدة تساعدها على توحيد التطبيق المحاسبي بين دول الاتحاد الأوربي على غرار توحيد العملة الأوروبية .
3. الأخذ بعين الاعتبار التطورات الكبيرة والتغيرات التي حدثت وخاصة قيام العديد من دول العالم بإصدار معايير محاسبة محلية تستند بشكل أساسي على معايير المحاسبة الدولية .
4. حدوث بعض التجاوزات والاستغلال السيئ من قبل بعض المحاسبين لتلك المعايير عبر استغلالهم لبعض نقاط الضعف الموجودة بالمعايير والتي كانت احد نتائجها ظهور المحاسبة الإبداعية.

من هذا المنطلق فقد رأى مجلس معايير التقارير المالية الدولية (IASB) إدراج بعض التعديلات والتغييرات وذلك تلافياً للاستغلال السيئ للمعايير القديمة، وكذلك للقضاء على أي ممارسات من ممارسات المحاسبة الإبداعية والتي قد يكون سبب الازمات والانهيارات المالية والتي ظهرت في ظل المعايير المحاسبية الدولية القديمة ، ومن أهم تلك التعديلات (صالح وفتحية،2010: 15) :

1. العمل على إلغاء غالبية البدائل (المعالجة القياسية) و(المعالجة البديلة) في معايير المحاسبة الجديدة ، والاكتفاء بمعالجة محاسبية واحدة وذلك بهدف توحيد المعالجات وعدم فتح المجال للاختيار بين عدة بدائل بحيث تستغل تلك البدائل في تجميل صورة الدخل أو تضخيم الأرباح أو التغطية على بعض الملاحظات على نشاط الشركة.
2. اضافة مرفقات لكل معيار محاسبي يوضح كيفية التطبيق العملي ، ويعتبر هذا الأمر من وجهة نظر الباحثين من أهم التغييرات أو التعديلات التي طرأت على معايير المحاسبة الدولية الجديدة ، فقد اتضح أن هناك صعوبات متعددة في التطبيق العملي للكثير من فقرات معايير المحاسبة ، حيث

يصعب على الكثير من المتخصصين توضيح كيفية التطبيق السليم لغموض بعض الفقرات داخل المعيار الأمر الذي قد يستغله بعض ضعاف النفوس في القيام بعملية تلاعبات أو تحريفات لبعض بنود التقارير المالية بحجة عدم الوضوح أو الفهم السليم للمعيار.

3. العمل على إلغاء التناقضات والتعارض الموجود بين بعض المعايير بالإضافة إلى إزالة أي غموض قد يكتنف تلك المعايير الأمر الذي يغلق الباب أمام من يريد أن يستغل تلك التناقضات أو الغموض الذي يكتنف بعض تلك المعايير .

قصور المعايير المحاسبية الدولية والازمة المالية

إن هذه التعديلات و غيرها لا تعني خلو معايير المحاسبة الدولية/ معايير التقارير المالية الدولية من من القصور في تلك المعايير او صعوبة في اليات تطبيقها ويمكن نذكر بهذا الخصوص (الكبيسي، 2010: 11-12).

1. عدم الزامية أو التباين في درجة الالزام بطببق المعايير الدولية: ان المعايير الدولية المصدرة ليس لها صفة الالزام مقارنة بالتشريعات والقوانين في مختلف الدول العالم، وفي الواقع ان المعايير الدولية غير مسموح بها للشركات المسجلة محليا بسوق المال في بعض الدول، بينما ملزمة في دول اخرى، او لبعض الشركات دون اخرى، وبوجود هذا الاختلاف تظهر حالات شديدة من التباين والاختلاف في الممارسات المحاسبية بين مختلف دول العالم اساسه تباين في القواعد المبدئية والأخلاقية المتبعة ومايرافقها بالتالي من مصطلحات ومفاهيم وتفسيرات للاحكام والقواعد في اسس التقييم والقياس والاعتراف بتحقق الايرادات والمصروفات واسس اعداد القوائم المالية وعرض البيانات.
2. الفجوة الكبيرة بين القوانين والتشريعات المحلية والمعايير الدولية: هناك ضرورات كبيرة تطلب اما التعديل او الالغاء لتلك القوانين لعدم ملائمتها لتلك المعايير، فالاختلافات قائمة وكبيرة فمثلا في اوربا وفرنسا تحديداً لم يتم تطبيق المعيارين 39,32 حتى الان كما يجب، فما بلك ببقية دول العالم التي تكون امكاناتها معدومة مقارنة بتلك الدول. حيث نلاحظ ان الالاف من الشركات الكبرى والمدرجة في الاسواق بما يزيد عن 7000 شركة في الاتحاد الاوروبي مثلاً والمطالبة بالتطبيق خلال مدى اقصاها 2005، ولم تلتزم بذلك حتى الان، ولعل المفارقة الكبيرة هي ان خيرة الخبرات المالية والمحاسبية لتلك الدول تقود عملية اعداد وتطوير معايير المحاسبة الدولية منذ اكثر من ثلاثين عاما.
3. عدم وضوح اليات التطبيق: اضافة للصعوبات والتعقيد والتناقض والتعقيد والتناقض والتضارب باصل المعايير والتي ادت الى تعقيد الممارسات المحاسبية، هذا ما اعترف به رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية بتقريره المقدم للجنة الخزانة في 11\11\2008 بصدد الخروج من الازمة مبنياً ضرورة تزويد الالية ودلائل الارشاد المناسبة لتطبيق المعايير، لان ذلك ادى الى هفوات او فجوات في الممارسات المحاسبية المعتمدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، كما انها استغلت في التلاعب بالبيانات. وهكذا فان كثير من ممارسات المحاسبة الابداعية في الشركات المتعثرة قد تتفق مع نصوص المعايير الدولية ولكنها تتنافى مع روحها ومع الاطار العام لها، حيث لازلت المعايير تتجه اكثر فاكتر نحو مفهوم القيمة العادلة والبيبة الاقتصادية ومهنة التقييم لانتطور وقد يشرع ذلك ابواب التلاعب.

يرى الباحثين عطا على ماسبق انه ولوجود قصور في المعايير الدولية فقد تولدت ازمة الثقة بالمحاسبة، وان كل ذلك لا بد وان ينعكس سلباً على توفير بيانات تتمتع بالموثوقية والملائمة وبالتالي على اتخاذ قرارات سليمة، لذا لا يمكن ان نبريء ساحة الممارسات المحاسبية ومعاييرها من المسؤولية عن حدوث الازمات والانهيارات المالية، ولكن ومن جانب اخر لا يمكن اتهامها لوحدها بتلك المسؤولية وخاصة عندما تكون المعايير قد اعدت بصورة صحيحة ولكن هناك سوء في استخدامها مما ينعكس تأثيرها على القوائم المالية المعدة من قبل ادارة الشركة للتلاعب في ارقامها لمنافعها الخاصة.

وصف مجتمع الدراسة والعينة الموزع عليها إستمارة الإستبانة

توزيع عينة الدراسة: لغرض جمع البيانات تم توزيع (237) إستبانة على فئتين (المراقبي الحسابات، الأكاديميين)، وقد بلغ عدد المستجيبين (220) وبسبة (92%) أما الإستمارات المقبولة والصالحة للتحليل فقد بلغ (210) أي بنسبة (88%) وكما مبين في الجدول رقم (1) التالي:

الجدول رقم (1)

توزيع عينة الدراسة ونسبة المستجيبين من إستمارة الإستبانة

الوظيفة	عدد الإستمارة		نسبة الإستمارات المعادة	عدد الإستمارة	
	مقبول	غير مقبول		المرسلة أو الموزعة	المعادة
مراقبي الحسابات	50	5	% 96.4	55	57
الأكاديمين	160	5	% 91.6	165	180
المجموع	210	10	% 92.8	220	237

المصدر: من إعداد الباحثين

وصف خصائص عينة الدراسة: يتناول هذا الجزء النتائج المتعلقة بخصائص عينة الدراسة من حيث الوظيفة الحالية والمؤهل العلمي والشهادة المهنية والتخصص العلمي والخبرة العملية. ويمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها من خلال جداول على النحو التالي:

السؤال رقم (1) الدرجة العلمية:

الجدول رقم (2)

توزيع عينة الدراسة حسب الدرجة العلمية

النسبة	التكرار	الدرجة العلمية
%22.9	48	بكالوريوس
%67.6	142	ماجستير
% 9.5	20	دكتوراه
%100	290	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين.

يظهر من الجدول رقم (2) أن عينة الدراسة توزعت من حيث المؤهل العلمي على ثلاث فئات إذ احتلت حملة الماجستير المرتبة الأولى حيث بلغ عددهم (142) مفردة إحصائية أي بنسبة (67.6 %) واحتلت حملة بكالوريوس بالمرتبة الثانية إذ بلغ عددهم (48) مفردة إحصائية وبنسبة (22.9 %)، وجاءت حملة الدكتوراه بالمرتبة الثالثة أو الأخيرة إذ بلغ عددهم (20) وبنسبة (9.5 %)، ويتضح من هذه النتائج إلى أن (77.1 %) من إجمالي عينة الدراسة من حملة شهادات الماجستير و الدكتوراه وهذا بدوره يعطي مصداقية أكبر لفهم والإجابة الأسئلة الإستبانة بصدق.

السؤال رقم (2) سنوات الخبرة:

الجدول رقم (3)

توزيع عينة الدراسة حسب العمر

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
العمر	32	15.3 %
	40	19.0 %
	64	30.5 %
	41	19.5 %
	33	15.7 %
المجموع	210	100 %

المصدر: من إعداد الباحثين

تشير البيانات الواردة من الجدول رقم (3) أن عينة الدراسة توزعت من حيث سنوات الخبرة على خمس فئات، إذ احتلت الفئة الذين خبراتهم تتراوح من (11 – 15 سنوات) المرتبة الأولى إذ بلغ عدد أفرادها (64) وبنسبة قدرها (30.5 %) واحتلت الفئة الذين تتراوح خبراتهم من (16 – 20 سنوات) في المرتبة الثانية إذ بلغ أفراد هذه الفئة (41) وبنسبة (19.5 %)، وكما احتلت الفئة الذين تتراوح خبراتهم من (6 – 10 سنوات) في المرتبة الثالثة إذ بلغ أفراد هذه الفئة (40) وبنسبة (19.0 %)، واحتلت الفئة التي تزيد سنوات خبراتهم عن (21 سنة) المرتبة الرابعة إذ بلغ عدد أفراد هذه الفئة (33) وبنسبة (15.7 %) وأخيراً جاءت فئة الذين خبراتهم تتراوح بين (1 – 5 سنة) في المرتبة الخامسة إذ بلغ أفراد هذه الفئة (32) وبنسبة (15.3 %).

تشير هذه النتائج إلى أن غالبية عينة الدراسة (84.7%) تزيد خبراتهم على (6 سنوات) في هذا المجال مما يضيف على نتائج الدراسة مصداقية أكثر.

السؤال رقم (3) جهة العمل:

الجدول رقم (4)

توزيع عينة الدراسة حسب جهة العمل

الوظيفة	جهة العمل	التكرار	النسبة المئوية
الأكاديميين	المؤسسة العلمية	160	76.2 %
المحاسب القانوني	مكتب تدقيق الحسابات	50	23.8 %
المجموع		210	100 %

المصدر: من إعداد الباحثين.

يظهر من الجدول رقم (4) أن عينة الدراسة توزعت من حيث جهة العمل على فئتين رئيسية، إذ يتضح أن عدد عدد الأكاديميين في (المؤسسات التعليمية) (160) مفردة إحصائية بنسبة (76.2%)، ومن ثم مكتب تدقيق الحسابات في المرتبة الثانية إذ بلغ عدد أفرادهما (50) مفردة إحصائية وبنسبة (23.8 %) ، وتشير هذه النتائج إلى أن (76.2 %) من عينة الدراسة من (الأكاديميين) العاملين في المؤسسات التعليمية المحاسبية، مما يزيد من مصداقية نتائج هذه الدراسة.

الأساليب والمؤشرات الإحصائية المستخدمة:

لقد تم استخدام عدد من الأساليب والمؤشرات الإحصائية المناسبة في عرض وتحليل فقرات إستمارة الإستبانة فضلاً عن استخدام مقياس ليكرت الخماسي في تصنيف إجابات الأفراد المبحوثين وهي:

الوسط الحسابي الموزون **Weighted Mean**: هو احد مقاييس النزعة المركزية، إذ يتم ترجيح قياسات للمفردات بأوزان تمثل أهمية كل منها وهذه الأوزان تكون محددة سلفاً. وفي هذه الدراسة تمثل المفردات قيمة الخيار لكل سؤال، في حين تمثل الأوزان عدد الأشخاص الذين إختاروا هذا الخيار.

الانحراف المعياري **Standard Deviation**: هو الجذر التربيعي الموجب لمتوسط مجموع مربعات انحرافات قيم المتغير العشوائي عن وسطها الحسابي ويعد هذا المقياس من أفضل مقاييس التشتت على الإطلاق لما يمتاز به من ميزات عديدة.

النسب المئوية **Percentage**: يمتاز هذا الأسلوب بالبساطة وبموجبه يتم الحصول على (الأهمية النسبية) لمؤشر أولي لاتجاهات إجابات الأفراد المبحوثين على شكل نسب مئوية.

اختبار مقاييس الأستبانة: ولغرض التأكد من صدق المقياس، تم استخدام مقياس ليكرت (LIKERT) الخماسي لتصنيف إجابات الأفراد المبحوثين والذي يتدرج من الإيجابي الشديد إلى السلبي الشديد، إذ يتضمن خمسة اختيارات ويعطي نتائج أكثر دقة من المقاييس الأخرى، وقد تم إعطاء القيم الآتية لإجابات الأشخاص المعنيين على الأسئلة المذكورة في استمارة الاستبانة والاتي الجدول رقم (5) قيم ومعايير كل وزن من أوزان المقياس الخماسي المعتمد من الدراسة.

جدول رقم (5)

قيم ومعايير كل وزن من أوزان المقياس الخماسي المعتمد من الدراسة

الدرجة	اتفق تماماً	اتفق	غير متأكد	لا أتفق	لا اتفق تماماً
الوزن النسبي	5	4	3	2	1
النسبة المئوية	أكبر من 80%	60%-80%	40%-60%	20%-40%	أقل من 20%
الدلالة الإحصائية	درجة تأثير عالية جداً	درجة تأثير عالية	درجة تأثير متوسطة	درجة تأثير منخفضة	درجة تأثير منخفضة جداً

المصدر: من إعداد الباحثين.

تحليل نتائج إستمارة الإستبانة:

تم تحليل وتفسير نتائج إستمارة الإستبانة للأسئلة في سبيل إثبات أو نفي فرضيات البحث باستخدام الأساليب الإحصائية المنوه عنها في السابق.

مقاييس الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي:

من أجل تقييم وتصنيف مستوى أهمية أفراد العينة للفقرات التي تتضمنها بخصوص الأسئلة ذات الصلة بمشكلة الدراسة، تم وضع مقياس ترتيبى للمتوسط الحسابي وفقاً لمستوى الأهمية وذلك لإستخدامه في تحليل النتائج وفقاً لما يلي:

والجدول رقم (6) يبين قيم ومعايير كل وزن من أوزان المقياس الخماسي المعتمد من الدراسة:

الجدول رقم (6)

قيم ومعايير كل وزن من أوزان المقياس الخماسي المعتمد من الدراسة

الأهمية النسبية	المتوسط الحسابي
مرتفع جداً	من (4.2) إلى (5)
مرتفع	من (3.4) إلى أقل من (4.2)
متوسط	من (2.6) إلى أقل من (3.4)
منخفض	من (1.8) إلى أقل من (2.6)
منخفض جداً	أقل من (1.8)

المصدر: من إعداد الباحثين

قد تم احتساب المدى (Range) الخاص الذي يشكل مستوى للتأييد من خلال المعادلة التالية:

$$0.8 = \frac{1-5}{5} = \frac{\text{العلامة القصوى} - \text{العلامة الدنيا}}{\text{العلامة القصوى}}$$

عرض النتائج وإختبار فرضية الدراسة:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد علاقة ذو دلالة احصائية بين قصور ومرونة تطبيق المعايير المحاسبية وبين خلق والازمات والانهيارات المالية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$).

تم إختيار هذه الفرضية من خلال (10) أسئلة ويبين الجدولين رقم (7) و رقم (8) النسب المئوية للإجابات عن أسئلة الفرضية والمتوسط الحسابي من خلال عرض أقل قيمة وأعلى قيمة لمجموع إجابات أفراد العينة والانحراف المعياري ومعامل الإختلاف وترتيب أهمية الفقرات:

الجدول رقم (7)

النسب المئوية لإجابات الأفراد لكل سؤال من أسئلة المتعلقة بأوجه القصور في المعايير المحاسبية وعلاقتها في خلق الازمات المالية

رقم السؤال	لا أتفق تماماً		لا أتفق		غير متأكد		أتفق		أتفق تماماً			
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10		
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
1	0	0.0	8	4.8	15	7.1	134	63.	51	24.	210	100
2	2	1.0	13	6.2	21	10.	121	57.	53	25.	210	100
3	0	0.0	7	3.3	26	12.	138	65.	37	17.	210	100
4	4	1.9	15	7.1	25	12.	123	58.	41	19.	210	100
5	5	2.4	19	9.5	33	15.	112	53.	40	19.	210	100
6	1	0.5	14	6.7	23	11.	119	56.	53	25.	210	100
7	1	0.5	9	4.2	20	9.5	128	61.	52	24.	210	100

100	210	28.	59	55.	117	10.	21	5.7	12	0.5	1	8
100	210	27.	57	55.	116	7.6	16	9.5	20	0.5	1	9
100	210	18.	38	64.	135	7.1	15	8.1	17	2.4	5	10

المصدر: من إعداد الباحثين

يشير الجدول رقم (7) إلى أن النسبة المئوية للموافقين (اتفق وأتفق تماماً) على السؤال الأول كانت (88.1%) ونسبة غير المتأكدون (7.1%) ونسبة غير الموافقين (لا أتفق ولا أتفق تماماً) كانت (4.8%)، أي أن هناك شبه إجماع كامل من قبل أفراد العينة على أن هناك بعض المعايير المحاسبية تتسم بالغموض مما يساهم في خلق الانهيارات والازمات المالية. أما السؤال الثاني بلغت النسبة المئوية للموافقين (اتفق وأتفق تماماً) (82.8%) أيضاً ونسبة غير المتأكدون (10.0%) ونسبة غير الموافقين (لا أتفق ولا أتفق تماماً) (7.2%)، وهذا يدل على وجود إتفاق عام بأن هناك لبعض المعايير المحاسبية لا توجد إرشادات محددة بخصوصها مما يساهم في خلق الانهيارات والازمات المالية. أما بالنسبة للسؤال الثالث فقد كانت النسبة المئوية للموافقين (اتفق وأتفق تماماً) (83.3%) ونسبة غير المتأكدون (12.4%) ونسبة غير الموافقين (لا أتفق ولا أتفق تماماً) (4.3%) وبالتالي يتم قبول البند بأنه عدم وجود معايير تتعامل بطريقة مباشرة مع بعض المواقف مما يساهم في خلق الانهيارات والازمات المالية. أما السؤال الرابع فكانت النسبة المئوية للموافقين (اتفق وأتفق تماماً) (78.1%) ونسبة غير المتأكدون (12.9%) ونسبة غير الموافقين (لا أتفق ولا أتفق تماماً) (9.0%)، وهذا يعني أن عدم تغطية المعايير المحاسبية لمختلف العمليات مما يساهم في خلق الانهيارات والازمات المالية. أما السؤال الخامس كانت النسبة المئوية للموافقين (اتفق وأتفق تماماً) (72.4%) ونسبة غير المتأكدون (15.7%) ونسبة غير الموافقين (لا أتفق ولا أتفق تماماً) (11.9%) وهذا يعني بأنه عدم قدرة بعض المعايير المحاسبية على التعامل بطريقة مفعنة مع المشكلات المحاسبية مما يساهم في خلق الانهيارات والازمات المالية. أما السؤال السادس فقد كانت النسبة المئوية للموافقين (اتفق وأتفق تماماً) (88.8%) ونسبة غير المتأكدون (11.0%) ونسبة غير الموافقين (لا أتفق ولا أتفق تماماً) (10.2%) وهذا يعني أن المعايير المحاسبية تتيح بدائل وطرق وسياسات محاسبية لاختيار منها مما يساهم في خلق الانهيارات والازمات المالية. أما بالنسبة للسؤال السابع كانت النسبة المئوية للموافقين (اتفق وأتفق تماماً) (85.8%) ونسبة غير المتأكدون (9.5%) ونسبة غير الموافقين (لا أتفق ولا أتفق تماماً) (4.7%) وهذا يدل على أن انعدام الحسم والمرونة الزائدة في بعض المعايير المحاسبية، وهو ما يجعل للمعيار الواحد في الوقت نفسه أكثر من تطبيق وأكثر من نتيجة يساهم في خلق الانهيارات والازمات المالية. أما السؤال الثامن فكانت النسبة المئوية للموافقين (اتفق وأتفق تماماً) (83.8%) ونسبة غير المتأكدون (10.0%) ونسبة غير الموافقين (لا أتفق ولا أتفق تماماً) (6.2%) مما يعني أن التغييرات والتعديلات المستمرة التي تطرأ على المعايير المحاسبية تؤدي إلى خلق فجوة للمعالجات المحاسبية مما يساهم في خلق الانهيارات والازمات المالية. أما السؤال التاسع فقد كانت النسبة المئوية للموافقين (اتفق وأتفق تماماً) (82.4%) ونسبة غير المتأكدون (7.6%) ونسبة غير الموافقين (لا أتفق ولا أتفق تماماً) (10.0%)، وهذا يدل على أن عدم مراعاة المعايير المحاسبية وجود تباين في البيئة المحاسبية بين الدول يساهم في خلق الانهيارات والازمات المالية. أما السؤال العاشر فقد بلغت النسبة المئوية للموافقين (اتفق وأتفق تماماً) (82.4%) ونسبة غير المتأكدون (7.1%) ونسبة غير الموافقين (لا أتفق ولا أتفق تماماً) (10.5%)، وهذا يعني اختيار وعدم الزام تطبيق بعض المعايير المحاسبية تساهم في خلق الانهيارات والازمات المالية.

الجدول رقم (8)

المتوسطات والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف لجميع الفقرات المتعلقة بأوجه القصور في المعايير المحاسبية وعلاقتها في خلق الأزمات المالية

ت	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	الأهمية النسبية %	المرتبه	مستوى الأهمية
1	هناك بعض المعايير المحاسبية تتسم بالغموض مما يساهم خلق الانهيارات والازمات المالية.	4.08	0.70	17.09	81.62	1	مرتفع جداً
2	هناك لبعض المعايير المحاسبية لاتوجد إرشادات محددة بخصوصها مما يساهم في خلق الانهيارات والازمات المالية.	4.00	0.83	20.75	80.00	3	مرتفع جداً
3	عدم وجود معايير تتعامل بطريقة مباشرة مع بعض المواقف مما يساهم في خلق الانهيارات والازمات المالية.	3.99	0.66	16.55	79.71	6	مرتفع
4	عدم تغطية المعايير المحاسبية لمختلف العمليات مما يساهم في خلق الانهيارات والازمات المالية.	3.86	0.88	22.87	77.24	9	مرتفع
5	عدم قدرة بعض المعايير المحاسبية على التعامل بطريقة مقنعة مع المشكلات المحاسبية مما يساهم في خلق الانهيارات والازمات المالية.	3.79	0.94	24.88	75.71	7	مرتفع جداً
6	تتيح المعايير المحاسبية بدائل وطرق وسياسات محاسبية لاختيار منها مما يساهم في خلق الانهيارات والازمات المالية.	4.00	0.82	20.56	79.90	4	مرتفع جداً
7	انعدام الحسم والمرونة الزائدة في بعض المعايير المحاسبية ، وهو مما يجعل للمعيار الواحد في الوقت نفسه أكثر من تطبيق وأكثر من نتيجة يساهم في خلق الانهيارات والازمات المالية.	4.05	0.75	18.42	81.05	2	مرتفع
8	ان التغييرات والتعديلات المستمرة التي تطرا على المعايير المحاسبية تؤدي الي خلق فجوة للمعالجات المحاسبية مما يساهم في خلق الانهيارات والازمات المالية .	4.05	0.81	19.94	81.05	2	مرتفعة مكرر
9	عدم مراعات المعايير المحاسبية وجود تباين في البيئة المحاسبية بين الدول يساهم في خلق الانهيارات والازمات المالية.	3.99	0.88	22.06	79.81	5	مرتفع
10	اختيار وعدم الزام تطبيق بعض المعايير المحاسبية تساهم في خلق الانهيارات والازمات المالية	3.88	0.88	22.77	77.52	8	مرتفع
	المعدل العام لجميع الفقرات	3.97	0.82	20.59	79.36		مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثين

ومن الجدول السابق يتبين أن معظم القيم لجميع الأسئلة التي تقيس ال ممارسات المحاسبية الأبداعية المستخدمة في قائمة التدفقات النقدية والتي تساهم في خلق الأزيمة المالية كانت مرتفعاً، كما أن الأهمية النسبية الأغلبية البنود تجاوزت نسبة (77.24%). وإن قيمة الإختلاف لجميع البنود كانت منخفضة ويمكن إعتبار ذلك دلالة على وجود قدر من الإتساق بين آراء أفراد العينة بشكل عام.

وتشير نتائج الجدول السابق إلى أن هناك بعض المعايير المحاسبية تتسم بالغموض مما يساهم في خلق الانهيارات والازمات المالية فقد حظي هذا البند (1) بالمرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية بين جميع البنود، فبلغت أهميته النسبية (81.62%) ومتوسط حسابي (4.08%) وهو أعلى متوسط حسابي في هذا المجال، وبمعامل إختلاف (17.09%) وإنحراف معياري أقل من الواحد. وبالتالي وجود تأييد من قبل أفراد العينة حول هذا البند. وحلّ في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية البندين رقم (7 و8) حول انعدام الحسم والمرونة الزائدة في بعض المعايير المحاسبية، وهو ما يجعل للمعيار الواحد في الوقت نفسه أكثر من تطبيق وأكثر من نتيجة وكذلك التغيرات والتعديلات المستمرة التي تطرأ على المعايير المحاسبية تؤدي إلى خلق فجوة للمعالجات المحاسبية يساهم في خلق الانهيارات والازمات المالية، فقد حظي البندين بأهمية نسبية عالية بلغت (81.05%) وبمتوسط حسابي تجاوز المتوسط العام بلغ (4.05%) وبمعامل إختلاف وإنحراف معياري مقبولين. وبالتالي هناك إجماع من قبل أفراد العينة على هذا البند. أما بالنسبة للمرتبة الثالثة فقد احتلّها البند رقم (2) بأهمية النسبية بلغت (80.00%) وبمتوسط حسابي جاوز المتوسط العام وبلغ (4.00%) وبمعامل إختلاف وإنحراف معياري مقبولين. وبالتالي قبول البند القائل أن (هناك لبعض المعايير المحاسبية لا توجد إرشادات محددة بخصوصها مما يساهم في خلق الانهيارات والازمات المالية) سوف تساهم في خلق الأزيمة المالية. وكما احتلّ البند رقم (6) المرتبة الرابعة بأهمية النسبية له (79.90%) وبمتوسط حسابي (4.00) ومعامل إختلاف (17.48%) وإنحراف معياري أقل من الواحد. ويبين هذا البند أن المعايير المحاسبية تتيح بدائل وطرق وسياسات محاسبية لاختيار منها مما يساهم في خلق الانهيارات والازمات المالية. وجاء في المرتبة الخامسة البند رقم (9) بأهميته النسبية (79.81%) وبمتوسط حسابي (3.99%) وبلغ معامل إختلاف (22.06%) وإنحراف معياري أقل من الواحد، ويوضح هذا البند أن عدم مراعات المعايير المحاسبية وجود تباين في البيئة المحاسبية بين الدول يساهم في خلق الانهيارات والازمات المالية. ويأتي في المرتبة السادسة البند رقم (3) فقد بلغت أهميته النسبية (79.71) وبمتوسط حسابي (3.99%) وقد بلغ معامل إختلاف (16.55%) وإنحراف معياري أقل من الواحد، وبالتالي قبول البند القائل بأنه عدم وجود معايير تتعامل بطريقة مباشرة مع بعض المواقف مما يساهم في خلق الانهيارات والازمات المالية. أما المرتبة السابعة فقد احتلّها البند رقم (5) وحصل هذا البند على أهمية نسبية بلغت (75.71%) ومتوسط حسابي العام (3.79) ومعامل إختلاف وإنحراف معياري مقبولين وهذا يشير إلى قبول أفراد العينة لهذا البند، بأن عدم قدرة بعض المعايير المحاسبية على التعامل بطريقة مقنعة مع المشكلات المحاسبية مما يساهم في خلق الانهيارات والازمات المالية. أما المرتبة الثامنة وهي المرتبة الثامنة فقد احتلّها البند (10) حيث بلغت الأهمية النسبية لهذا البند (77.52%) وبلغ المتوسط الحسابي (3.88) وهذا يشير إلى قبول أفراد العينة لهذا البند، إذ عندما يتم اختيار وعدم الزام تطبيق بعض المعايير المحاسبية تساهم في

خلق الانهيارات والازمات المالية. وكانت المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية وهي المرتبة الثامنة فقد احتلّها البند (4) بأهمية النسبية لهذا البند (77.24%) وبلغ المتوسط الحسابي (3.86) وهذا يشير إلى قبول أفراد العينة لهذا البند، عدم تغطية المعايير المحاسبية لمختلف العمليات مما يساهم في خلق الانهيارات والازمات المالية.

بشكل عام يمكن القول بأن آراء أفراد العينة كانت إيجابية نحو جميع البنود، وهنا ما يؤكد إرتفاع المتوسط الحسابي لجميع الأجابات، حيث تجاوزت أداة القياس (3.4) كما أن المتوسط العام للفرضية بلغ (3.97). وكان اختبار (T. Test) للفرضية الثانية من خلال اختبار تحليل الإنحدار البسيط كما هو في الجدول رقم (9) التالي:

الجدول رقم (9)

نتائج إختبار الفرضية بموجب إختبار (T. Test)

الفروقات المعنوية لأوجه القصور في المعايير المحاسبية وعلاقتها في خلق الأزمات المالية

المتغيرات	حجم العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	Df	الدلالة الاحصائية (Sig.)
X	210	3.968	0.543	25.821	209	0.000**

المصدر: من إعداد الباحثين

**معنوي عندما تكون $\text{Sig.} \leq 0.05$

فبمطالعة الجدول أعلاه يلاحظ بأن مستوى الدلالة المرتبطة بإختبار (T) للفرضية وهي (0,000) أقل من مستوى معنوية الإختبار وهي (0,05) مما يدعو إلى رفض أي (عدم قبول) الفرضية الصفرية (H01) ومن ثم قبول الفرضية البديلة لها، مما يدل على وجود علاقة ذو دلالة احصائية بين قصور ومرونة تطبيق المعايير المحاسبية وبين خلق والازمات والانهيارات المالية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) في تقدير أفراد العينة (مراقب الحسابات- الأكاديميين)

الاستنتاجات

في ضوء ما تقدم توصل الباحثين الى مجموعة من الاستنتاجات والتي يمكن عرضها على النحو التالي:

- ان القصور في المعايير ساهم بشكل من الاشكال في خلق او تفاقم الانهيارات والازمات المالية وان لم يكن السبب الرئيسي.
- عدم الأخذ بنظر الاعتبار العوامل البيئية لكل دولة والمرونة في المعايير قد يسبب الانهيارات والازمات المالية.
- هناك جدل واسع حول سوء استخدام معيار القيمة العادلة في حالة عدم وجود سوق نشط قد يسبب الانهيارات والازمات المالية.

التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي توصل اليها الباحثين من الجانب النظري والميداني للبحث يطرح الباحث عدد من التوصيات والتي يمكن عرضها على النحو التالي:

- على الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة والتدقيق في العراق واقلم كردستان الاخذ بالنظر الاعتبار العوامل البيئية المحلية عند شروعا في تطبيق المعايير الدولية حيث ان تلك المعايير قد لايتناسب بشكلها العام مع المتطلبات التطبيق في البيئة المحلية.
- ضرورة قيام ديوان الرقابة المالية وجمعية المحاسبين والمدققين في اقليم كردستان العراق بتنظيم عمل المحاسبين والمراقبي الحسابات من خلال تطوير تشريعات المتعلقة بالمهنة ليتمكنوا من قيام باداء اعمالهم باستقلالية ومهنية بعيداً عن تأثيرات وضغوطات الخارجية.
- ضرورة تنظيم دورات وندوات من قبل المؤسسات العلمية والمهنية للمحاسبين والمدققين لمتابعة المستجدات والتغيرات في معايير المحاسبة واثارها من خلال استعراض تجارب الدول والشركات في هذا المجال.

المصادر والمراجع

أولاً. المصادر العربية

ا. الرسائل والاطاريح الجامعية:

- المعصر اوي، حماده السعيد، 2014، دراسة مقارنة لاثار الأزمات المالية العالمية على تطور معايير المحاسبة المالية الدولية والمصرية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التجارة جامعة طنطا، مصر.
- بنعلي، عبدالغاني:2010. أزمة الرهن العقاري واثرها في الأزمة المالية العالمية. رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية - حنا، سلوان نعمت 2015، تأثير محاسبة القيمة العادلة في ممارسات المحاسبة الإبداعية وإنعكاساتها في مستخدمي التقارير المالية، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس فاكولتي الإدارة والإقتصاد-جامعة دهوك
- فرج، سهي السيد حسن: 2009:مدخل مقترح لتطوير المراجعة لمواجهة خطر ممارسات المحاسبة الإبداعية دراسة إختبارية. اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية التجارة ببور سعيد،جامعة قنات السويس، مصر.

ب. بحوث والمؤتمرات العربية:

- السيد علي، اسامة عبد المنعم والمشهداني، عمر اقبال، 2010، الازمة المالية العالمية هل هي أزمة معايير محاسبية وتدقيقية أم أخلاقية، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 8 ص181-213.
- العتوم، عامر يوسف: 2010:أسباب الأزمة المالية العالمية رؤية إسلامية،بحث مقدم ضمن المؤتمر الرابع للبحوث العلمية بالأردن.
- القضاة، غسان مصطفى أحمد، 2014، محاسبة القيمة العادلة بين البراءة والالتهام في الازمة المالية العالمية، المجلة العربية للدراسات الشرعية والقانونية، العدد1. ص7-23
- المبيضين، طارق حماد وعبدالمنعم، أسامه، 2010: دور المحاسبة الإبداعية في نشؤ الأزمة المالية العالمية وفقدان الموثوقية(من وجهة مدققي الحسابات والاساتذة الجامعيين)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن.
- خضيرات، عمر ياسين محمود، 2010:الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة 2008 وموقف الاقتصاد الإسلامي منها، بحث قدم لمؤتمر الأزمة الاقتصادية المعاصرة أسبابها وتدابيراتها، وعلاجها، جامعة جرش، جرش - الأردن
- صالح، مرزاقه وفتحية، أبوهرين، 2010، الإبداع المحاسبي من خلال معايير المحاسبة الدولية، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة.
- صالح، رضا ابراهيم 2009، اثر توجه معايير المحاسبية نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية-جامعة الاسكندرية، العدد2،المجلد 46.
- كامل، منى والعاني،صفاء احمد، 2014، دور تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية الموجهة نحو القيمة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العربي السنوي العام الأول، واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموع بغداد،العراق.

ج. الكتب العربية:

- العيساوي، عبدالكريم شنجار والعويدي، عبدالمهدي رحيم: 2014:السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع-عمان.
- المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، 2013، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، اردن.
- الجعارات،خالد جمال، 2015، مختصر المعايير المحاسبة الدولية، مطبعة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، جزائر

ثانياً. المصادر الأجنبية:

ا. بحوث الأجنبية:

1. Jesses, B., Ashley, E., and Karen, T., (2009), "How Fair is Fair Value", ASBBS Annual Conference Vol.(16), NO.(1), Las Vegas, USA.
2. Mala, Rajni, and Chand, Parmod, (2012), Effect of the global financial crisis on convergence, Accounting and Finance Vol.(52), No.(1), pp21-46.
3. Ramkishen ,Rajan, 2007, "Financial Crisis, Capital Outflows, and Policy Responses: Examples form East Asia" Journal of Economic Education, Vol. 38, No. 1; pp. 92-109
4. Rotheli , T. (2010) Causes of the financial crisis: Risk misperception, policy mistakes, and banks' bounded rationality, Journal of Socio-Economics, Volume 3, Issue 2, Pages 287-305.
5. Stojilkovic, M., (2011),"Towards a Criticism of Fair Value Accounting", Series: Economics and Organization, Vol.(8), No.(1),pp91-109

ب. كتب الأجنبية:

1. Bragg, S.M., (2010), "GAAP Interpretation and Application of Generally Accepted Accounting Principles", John Wiley & sons, Inc., New Jersey, USA.

ثالثاً: الشبكة العنكبوتية

- الكبيسي، عبد الستار عبد الجبار عيدان، 2010، معايير المحاسبة الدولية والمسؤولية عن
الازمة المالية العالمية الحالية. www.iasj.net

- فرحان، حسن ثابت، 2010: أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية
والتنمية. www.Kantakji.com

الملحق رقم (1)

المعايير المحاسبية الدولية (IAS - IFRS) النافذة وغير النافذة (الملغاة)

الملاحظات	تاريخ نفاذ المعيار	القائمة الأخيرة للمعايير المحاسبية الدولية	رقم المعيار
	1998/7/1	عرض البيانات المالية (المعدل في 1997/9)	IAS1
	1995/1/1	المخزون (المعدل في 1993/12)	IAS2
الغى وحل محله المعيار المحاسبي الدولي رقم 27 الصادر عام 1989 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 الصادر عام 1989	لم يعد نافذ المفعول	القوائم المالية الموحدة رقم (1976)	IAS3
* اعيد صياغته في 1994 فيما يتعلق باستهلاك الممتلكات	لم يعد نافذ المفعول	محاسبة الاستهلاك (1976)	IAS4

والمعدات والتجهيزات، حل محله معيار رقم 16 (المعدل في 1993)			
* فيما يتعلق بالإطفاء للموجودات غير الملموسة فقد حل محله معيار رقم 38 في عام 1998			
* الغي وحل محله المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 (المعدل في 1997)	لم يعد نافذ المفعول	المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية (1976)	IAS5
الغي وحل محله المعيار المحاسبي الدولي رقم 15 الصادر عام 1981	لم يعد نافذ المفعول	الاستجابة المحاسبية لتغيرات الأسعار (1977)	IAS6
	1993/1/1	قائمة التدفقات النقدية (المعدل في 12 / 1992)	IAS7
	1995/1/1	السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء (المعدل في 12/1993)	IAS8
الغي حل محله (IAS38) في عام 1998	لم يعد نافذ المفعول	المحاسبة تكاليف البحث والتطوير (المعدل في 1993)	IAS9
في عام 1998 حل معيار رقم 37 محل جزء من معيار رقم 10 وهو الجزء الذي يعالج الأمور المختلفة	2000/1/1	الأحداث اللاحقة بعد إعداد التقارير (المعدل في 5/1999)	IAS10
	1995/1/1	عقود المقاولات (المعدل في 12/1993)	IAS11
	1998/1/1	ضرائب الدخل (المعدل في 10 / 1996)	IAS12
الملاحظات	تاريخ نفاذ المعيار	القائمة الأخيرة للمعايير المحاسبية الدولية	رقم المعيار
حل محله المعيار رقم 1 المعدل في عام 1997	لم يعد نافذ المفعول	عرض الأصول المتداولة والخصوم المتداولة (1979) اعيد صياغته عام 1994	IAS13
حل محله (8 IFRS) في 2006/1/1	لم يعد نافذ المفعول	التقارير المالية للقطاعات (المعدل عام 1997)	IAS14
حل محله (IFRS9) في 2010/1	لم يعد نافذ المفعول	المعلومات المتعلقة بآثار التغير في الأسعار (اعيد صياغته عام 1994)	IAS15
عدل بواسطة المعايير (36 ، 37 ، 22) في عام 1993/12	1995/1/1	الممتلكات والمعدات والتجهيزات (المعدل في عام 1998)	IAS16
	1999/1/1	عقود الإيجار (المعدل في عام 1997/12)	IAS17
	1995/1/1	الإيراد (المعدل في عام 1993/12)	IAS18

	2001/1/1	تكلفة منافع الموظفين (المعدل في عام 2000)	IAS19
	1984/1/1	المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية (المعاد صياغته في عام 1994)	IAS20
	1995/1/1	آثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية (المعدل في عام 1993/12)	IAS21
حل محله (IFRS 3) في 2004/4/1	لم يعد نافذ المفعول	اندماج المشروعات (المعدل عام 1998)	IAS22
	1995/1/1	تكاليف الاقتراض (المعدل في عام 1993/12)	IAS23
	1984/1/1	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة (المعاد صياغته في عام 1994)	IAS24
حل محله المعيار المحاسبية الدولية المرقم 39 و 40 المعدل في عام 1997	لم يعد نافذ المفعول	المحاسبة عن الاستثمارات (المعاد صياغته في عام 1994)	IAS25
	1988/1/1	المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد (المعاد صياغته في عام 1994)	IAS26
حل محله (IFRS10) في 2012/5	1990/11	البيانات المالية الموحدة (المعاد صياغته في عام 1994)	IAS27
حل محله (IFRS 12) في 2011/5	لم يعد نافذ المفعول	المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة (المعدل في عام 1998)	IAS28
	1990/1/1	التقرير المالي في الأقتصاديات ذات معدل التضخم المرتفع (المعدل في عام 1998)	IAS29
حل محله (IFRS 7) في 2007/8/1	لم يعد نافذ المفعول	الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة (المعاد صياغته في عام 1994)	IAS30
حل محله (IFRS 11) في 2003/12	لم يعد نافذ المفعول	التقرير المالي عن الحصص في المشروعات المشتركة (المعدل في عام 1998)	IAS31
حل محله (IFRS 7) في 2003/12 بخصوص (الأدوات المالية: الإفصاح)	لم يعد نافذ المفعول	الأدوات المالية: الإفصاح والعرض (المعدل في عام 1998)	IAS32
تم التعديل في 2003/12	1998/1/1	ربحية السهم (1997)	IAS33
	1999/1/1	التقارير المالية المرحلية	IAS34

		(1998)	
IAS35	العمليات المتوقفة (1998)	لم يعد نافذ المفعول	حل محله (IFRS5) في 2004/3
IAS36	انخفاض قيمة الموجودات (1998)	1999/1/1	تم التعديل في 2004/3
IAS37	المخصصات، المطلوبات المحتملة و الموجودات المحتملة (1998)	1999/7/1	
IAS38	الموجودات غير الملموسة (1998)	1999/7/1	تم التعديل في 2004/3
IAS39	الادوات المالية: الاعتراف والقياس (1998)	2000/1/1 نافذة لغاية 2015/1/1	حل محله (IFRS9) في 2013/12
IAS40	العقارات الاستثمارية (2000)	2001/1/1	تم التعديل في 2003/12
IAS41	الزراعة	2003/1/1	تم التعديل في 2001/2
IFRS1	التبني الاول لمعايير الابلاغ المالي الدولية (2003/6)	2004/1/1	
IFRS2	الدفع على اساس سعر السهم (2004/2)	2005/1/1	
IFRS3	اندماج الاعمال (2004)	2004/4/1	
IFRS4	عقود التامين (2004/3)	2005/5/1	
IFRS5	الموجودات غير المتداولة والمحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة (2004/3)	2005/1/1	حل هذا المعيار محل (IAS35) العمليات المتوقفة.
IFRS6	استكشاف وتقييم الموارد المعدنية (الطبيعية) (2004/12)	2006/1/1	
IFRS7	الادوات المالية: الافصاحات (2006)	2007/1/1	حل محل IAS30 و IAS32
IFRS8	تقييم التقارير حول القطاعات (2006)	2009/1/1	
IFRS9	الادوات المالية متطلبات الإعتراف والقياس (2009/11)	2013/1/1	
IFRS10	البيانات المالية الموحدة (2012/12/1)	2013/12/31	يحل جزئيا محل (IAS27) البيانات المالية الموحدة والمنفصلة.
IFRS11	الترتيبات المشتركة (2012/12/1)	2013/12/31	يحل كاملا محل (IAS31) المصالح في المشاريع المشتركة.
IFRS12	الافصاح عن المصالح في المنشآت الاخرى	2013/12/31	

		(2012/12/1)	
	2013/12/31	قياس القيمة العادلة	IFRS13
	2016\1\1	الحسابات المؤجلة المنتظمة	IFRS14
سيحل محل المعيارين (IAS 18) و (IAS11)	2017\1\1	الإيرادات من العقود مع العملاء	IFRS15

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (الجعارات، 2015: 147-150)

Copy Rights